والوطن، وحب الارض. أما ما يجيز الرقيب نشره من مواد، فهي العقوبات الجائرة، والصادرة عن محاكمه القمعية بحق المواطنين الفلسطينيين، من حبس وغرامة وكفالة واقامات جبرية ونسف بيوت، الخ، والتي تهدف، من وراء تعميمها، الى ارهاب السكان، وبثّ الهلع في نفوسهم.

وكان نتيجة للضغوط والقيود المفروضة على الحديث السياسي، ان نشأ لون من الادب الرمزي الفلسطيني يحاول الرقيب متابعته. وقانون الرقابة الاسرائيلي يمنع ترك فراغات في مكان المواد المشطوبة، والتي يعمل فيها مقصه؛ لذا، فالكثير من القصائد والقصص القصيرة يبدو مبتوراً وعسيراً على الفهم، بعد تسليط الرقيب العسكري مقصه عليها. أما الصحف العربية الصادرة في المناطق المحتلة العام ١٩٤٨، فتتمتع ببعض حرية؛ لكن حتى هذه الصحف تخضع للرقابة الصارمة عينها، اذا ما اريد توزيعها في الضفة الغربية وقطاع غزة، استناداً الى الامر العسكري الرقم ٥٠، الذي يمنع استيراد الصحف والمطبوعات الاخرى الى الضفة الغربية وقطاع غزة بدون تصريح خاص؛ وهذا التصريح تمنحه السلطات العسكرية من سنة الى أخرى، وفقاً لاحكام الامر المذكور، ولقانون الدفاع البريطاني.

ان طبيعة الصراع العربي ـ الاسرائيلي ليست مبنية فقط على الصراع العسكري البحت، بل على صراع اجتماعي وسياسي واقتصادي؛ لذلك، فان الكثير من الاخبار والمعلومات الاقتصادية والسياسية يجرى مراقبته، ويمنع نشره من مصادره الاولية (يعتقد الكثير من المراسلين الاجانب بأن الغرض من هذه الرقابة هو تحقيق نوع من السيطرة على نوعية صورة اسرائيل في الخارج)[٩]. ومما لاشك فيه، ان هنالك نوعاً من الرقابة الاختيارية التي يفرضها محررو الصحف على انفسهم؛ وهذا ناتج عن فهمهم لطبيعة السلطات الحاكمة؛ كما ان استمرارهم في مهنة الصحافة وخدمة مواطنيهم كثيراً ما يعتمد على وضعهم كصحفيين. وحتى المراسلين الاجانب، عليهم، في بعض الاحيان، ان يقوّموا مقدار ما ينشرونه من اخبار، ومقدار ضررها الاجتماعي والاقتصادي على اسرائيل[١٠].

وفي ظل هذا الوضع من الرقابة الصارمة، المستندة الى مجموعة قوانين واوامر جائرة وبائدة منحت الرقيب الاسرائيلي حرية مراقبة ما ينشر، أو يطبع، أو يقرأ، تعمل الصحافة الفلسطينية بشيء من الثبات والاستمرار، على الرغم من المعاناة اليومية، ووسائل القمع المتجددة.

## ملحق

«تعليمات الرقابة العسكرية الموجهة الى الصحف العربية الصادرة في القدس، الرقم ٤٩١٤٠٤، بتاريخ ٢٧ آب (أغسطس) ١٩٨٧.

«الموضوع: أمر بالنسبة الى التزامكم بتعلميات الرقابة.

«١ـ انني انقل اليكم أمراً بشأن التزاماتكم تجاه الرقابة، استناداً الى اوامر الطوارىء لعام ١٩٤٥، وفق المادة الرقم ٩٧، بند فرعي الرقم ٢.

«عليك التقديم لنقد الرقابة المسبق، أو من اجل اجراء فحص قبل عملية النشر، جميع المواد المرتبطة بأمن الدولة، وسلام الجمهور والنظام العام في اسرائيل، أو في منطقة الضفة الغربية، أو في قطاع غزة.

«٢ ـ ومن اجل تبديد الشكوك أوضح: